

أولاً : الشعور بالحرية : وإذا أراد السكون سكن، إذا أعطينا رجلاً سكيناً لاستعمالها في منافعه وقتل بها رجلاً آخر، فنحن في هذه الحالة لا نكون قد أحسنا إليه بل هو من أساء إلى نفسه. كذلك الكافر أعطاه الله القدرة واستعملها في هلاكه ولم يستعملها في الإيمان، فهو الذي أهلك نفسه وأساء إليها إن الله لا يخلق القدرة في الإنسان إن أراد أن يقوم بفعل ما كما ذهب الأشاعرة بل إن القدرة متقدمة على الفعل ومما يدل على ذلك إضافة لما ذكر، ثانياً : التكليف وتوعده بالعقاب لمن عصاه، لا يمكن أن يكون إلا إذا كان المكلف حراً ولديه القدرة على التنفيذ: فعلى حرية الإنسان المطلقة تترتب تبعاته الأخلاقية والقانونية، والله تعالى لا يكلفنا إلا ويدلنا على ما يكتفنا، وقد دلنا على طريق الرشد لنأتيه وطريق الغي لنتوقاهم، فمن فعل خيراً فلنفسه ومن عصى فقد أساء إليها . الله تعالى محسن إلى جميع المكلفين : من يؤمن ومن يكفر . وقد ذهب للمنزلة إلى أن الأشياء قيماً ذاتية، والشر شر بذاته، وهذا يقودنا إلى أن الاختيار الحر للإنسان هو سبب قيامه بفعل ما أو الامتناع عنه، فأنا عندما اختار أن لا أفعل فعلاً ما لعلمي بقبحه مع قدرتي على القيام به أو العكس أي حين اختاره بالرغم من ذلك فإن اختياري هو ما يجعلني مسؤولة عن فعلي وعما يترب عليه، وهو العدل. و«نظيرية الحسن والقبح. 1 - نظرية الصلاح والأصلح» : هي القول بأن الله لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلح لهم في دينهم وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به، وأنه لا يدخل عنهم شيئاً يعلم أنهم يحتاجون إليه في أداء ما كلفهم أداءه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة التي يستحقون عليها ثوابه الذي وعدهم وقال أبو الهذيل لا صلاح أصلح مما فعل يعتقد المعتزلة بأن الله عز وجل منزه عن كل قبيح، وأن كل أفعاله حسنة، فلا يجوز أن تكون أفعال العباد القبيحة من ظلم وجور وغيرها من خلق الله تعالى. ومن أضاف ذلك إليه فقد نسب إليه الظلم والسفه وخرج من القول بالعدل وبما أن الله تعالى عادل، وبدون هذه الحرية لا معنى الرسالة ولا نبوة ولا معنى للتکلیف أو الجزاء. رابعاً : القرآن آية (٣٨) وأيضاً : مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلَنْفُسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَارِبُكَ بِظَلَامِ الْعَبْدِ

(فصلت،